

نحو بناء سلطة مدنية و مجتمع مفتوح ناصر ناصيف أنموذجا

بامو أحمد: طالب دكتوراه / أبو القاسم سعد الله / الجزائر 2

إشراف: اد. عمر بوساحة / أبو القاسم سعد الله / الجزائر 2

مخبر الجماليات والفنون والفلسفة المعاصرة

الملخص:

لاشك أن الاختلافات والتنوعات البشرية واقع وجودي، وهو مظهر من مظاهر التكامل الإنساني في هذا الفضاء الكوني الذي يسع الجميع، بأطيافه وتنوعاته الفكرية والمذهبية وحتى الطائفية، من أجل التعايش السلمي الذي يشعر فيه الإنسان بحريته وكرامته وإنسانيته في أي انتماء يحدد هويته الحضارية والفكرية سواء كان ذلك في دولة أو إقليم أو قارة أو طائفة معينة أو تحت أي انتماء حزب سياسي أو ديني، فإن الإنسان حر في مبدأه وانتماءه مادام يحترم الآخر الذي يختلف معه، فالصراع البشري الذي تعاني منه البشرية اليوم هو نتيجة خرق لهذا القانون الطبيعي والتعامل عليه من أجل توجيه الإنسان بالقوة نحو اتجاه واحد يخدم مصالح معينة وخفية وهو ما فتح الباب أمام الطائفية المقيتة التي تقصي الآخر وتجعل منه خصم، إن هذه الإيديولوجية ولدت العديد من المشاكل في الدول وصلت إلى حد الحروب والقتال من أجل السيطرة والنفوذ ومصادرة الحريات والاختلافات في الآراء يأتي هذا الجهد الفكري الذي قدمه المفكر ناصر ناصيف كدراسة نقدية لتحليل الظاهرة الإيديولوجية والطائفية التي عصفت ببلبنان والعديد من الدول العربية التي تعاني الصراعات الطائفية والمذهبية أخرت قيام سلطة مدنية تسع الجميع، نحاول من خلاله استقراء المشكلة الطائفية في أصولها ومراجعتها وتأثيراتها والحلول الممكنة لتجنبها والتعايش معها، بغية الوصول إلى دولة مدنية يتعايش فيها الجميع بكل حرية.

الكلمات المفتاحية: الطائفية، الإيديولوجية، الحرية، السلطة، الإنسان،

مقدمة:

يعتبر الاختلاف سنة كونية وبشرية، يترجمها التمايز بين الألوان والأشكال والألسن في المجتمعات المفتوحة، ولعل غاية كل فرد في مجتمع كهذا هو العيش في أمان ودون إلحاق الضرر بالآخرين مهما كان شكلهم، هذا المبدأ يقرره قبول الآخر مع إشاعة الحريات العامة في المجتمع بغية النهوض والتقدم، أن أية وسيلة لإقصاء الآخر أو سلبه لحقوقه أو فرض لثقافة وفكر محدد يخلق حالة من التشرذم والتخلف في هذه الأمة وينأ بها عن المضي قدما، فتعدد المرجعيات التاريخية خلق نوع التعصب والانغلاق والتخلف والاحتقان بين أطراف المجتمع، كما أن الحديث من منطلق القبيلة أو القومية أو الطائفية هو نوع من الإيديولوجية المقيتة التي تفقد المجتمع قيم العطاء والإبداع والنهوض الحضاري

ومن هذا المنطلق يقوم ناصيف نصار بنقد الإيديولوجية الطائفية في العالم العربي الذي شهد عدة تمزقات حالة دون تقدمه ويركز في هذه الدراسة على المجتمع اللبناني الذي عصفت به ظاهرة الإثنيات العرقية والمذهبية، وكيف حاول ناصيف نصار نقدها من خلال معاشته للواقع الذي هو جزء منه ودورها في تخلف المجتمع ومناقشته الأسباب الخروج من دائرتها الضيقة وافق التطلع نحو مجتمع جديد يضمن سبل العيش المشترك وفق مبادئ الديمقراطية والتسامح

سنحاول من خلال هذه البحث عرض الإشكالية الطائفية بكل أنواعها في المجتمعات العربية مع التركيز على الظاهرة اللبنانية وكيف تجاوزت إلى حد كبير هذه المشكلة من خلال رؤية المفكر اللبناني ناصيف نصار: فما الطائفية؟ وما هي مظاهرها وتأثيراتها في المجتمع العربي واللبناني؟ وما هي طرق معالجتها والتخفيف من حدة المد الطائفي؟

في مستهل كل بحث يتوجب على الباحث أن يبرز المكانة اللغوية التي من خلالها يحدث علاقة بين القارئ وما يقوم بتحليله بداية بإبراز المعاني والدلالات التي تحملها كلمة طائفية، وما المقصود بالمجتمع الطائفي، أو ما هي الإيحاءات التي يمكن أن تدخل في تكوين هذا المصطلح أو ما يمكن أن يتحمله المصطلح فوق طاقته في بعض الأحيان عند خروجه من حقل الدلالة إلى حقل التداول فكلمة طائفية: (تستمد أصلها من كلمة طائفة، وهي جماعة مغلقة اجتماعية أساسها الوراثة والولاء وبأنها تقوم على أساس ديني)¹، غير أن مفهوم الطائفية يتعدى البعد الديني إلى البعد الاجتماعي الأخلاقي ويبرز كثير في مواجهته مع السلطة والمجتمع من خلال افتعاله للازمات، وهذا ما أشار إليه الأستاذ كاظم شبيب: (تعتبر الطائفية عن قوة التغلب والتصارع داخل المجتمع ولكنها في المستوى الفكري (الإيديولوجي) والخطاب السياسي تسعى دائما إلى إخفاء نفسها كقوة انقسام واحتراب)²، وانطلاقا من

¹ إبراهيم مدكور، المعجم الفلسفي، الهيئة العامة للمطابع الأميرية، القاهرة، ط1، سنة، 1983، ص111

² كاظم شبيب، المسألة الطائفية وتعدد الهويات في الدولة الواحدة، دار التنوير، بيروت، ط1، سنة 2011، ص

هذا البعد اللغوي للطائفية يمكننا أن نطرح تسال وهو: ما مدى واقعية وتأثير الطائفية داخل المجتمعات؟ وما علاقتها بالسلطة؟.

إن المتصفح لتاريخ المجتمعات البشرية من الناحية الانثروبولوجية والسوسيولوجية يكشف أن التركيبة البشرية في طبيعتها وتركيبها تبنى على الاختلاف وليس على السكون والرتابة، فهذه الخاصية هي معطى طبيعي رغم وجود مجتمعات قليلة مغلقة ومع ذلك فهي مختلفة فيما بينها لأن مسألة الطائفية لا تتعلق بجنس معين أو لون معين فقط بل هي تركيبة ذهنية وفكرية يكتسبها الإنسان أو يعتنقها سواء كان ذلك في بعده الديني، أو بعده الإيديولوجي، فمن الناحية الدينية تبرز التقسيمات الطائفية الكبرى في العالم وهي ثلاثة طوائف دينية: (يهودية، مسيحية، وإسلامية) وهناك طوائف أخرى من ديانات إنسانية مثل البوذية والزرادشتية، وداخل هذه الديانات الكبرى نجد عدد لا حصر له من الطوائف نشأة بفعل التشققات والمصالح والروحي حول المسائل التي تسير حالة المجتمع، أما من الجانب الإيديولوجي السياسي فقد كان له حضور قوي ولازال خاصة قبل انهيار المعسكر الشيوعي، فالماركسية كانت بمثابة العقيدة لكثير من الدول التي تبنت النظام الاشتراكي قبل صعود الليبرالية وسيطرتها على النظام العالمي، فقد شهد العالم عدة تقسيمات على حساب الأنظمة السياسية والاقتصادية بل هناك عدة تقسيمات في الدولة الواحدة تتمظهر في الأحزاب السياسية ودفاعها المستमित وقناعاتها " والدفاع عن الإيديولوجي السياسية ولا يزال ذلك حاضرا في معظم دول العالم خاصة الديمقراطية منها، " فالإيديولوجية محتفظة بأشكال كثيرة من الوجود والحضور والتأثير، في مختلف أقطار العالم وفي شبكة العلاقات الدولية وحيثما ينتهي شكل يتكون شكل جديد وعندما تتفكك منظومة تتركب منظومة جديدة محلها ومن الطبيعي أن يستتبع ذلك تغيرات في أطراف الصراع ومستوياته واتجاهاته ¹ وتعرف مسألة الطائفية تقسيمات على مستوى الجهات في العالم (الشرق والغرب) وفيه تتجلى الصورة الحديثة المعاصرة لحالة المجتمعات الحضارية فالمسألة تتعدى بالبعد الديني والبعد الاقتصادي في كثير من الأحيان وتظهر في شكل كتل وأحلاف ومنظمات دولية (الاتحاد الأوروبي منظمة التجارة الدولية الحلف الأطلسي وغيرها) فهي حالة من التميز والطائفية في صورة معاصرة وما يفسر الأمر هو اقتصرها على دول دون أخرى ووقوفها ضد دول مخالفة لها أو تقف ضد مصالحها.

ظل الحديث عن مسألة الطائفية من المواضيع المسكوت عنها إلى أمد قريب، من ناحية الدراسة في العالم، وخاصة في البلدان العربية، وقد جاء تحريك المسألة وبروزها على مسرح الأحداث في الوقت الراهن سوء في الساحة الإعلامية أو الفكرية بالتزامن مع الكثير من القضايا الاجتماعية (كحقوق الإنسان المساواة، الإرهاب والأقليات، وحوار الحضارات) فالمسألة الطائفية اعتبرت هي محرك الأحداث بالنسبة لهذه المواضيع الراهنة، سواء داخل الدول أو خارجها، وعرفت الأقليات العرقية المطالبة

¹ نصار ناصيف الايديولوجيا على المحك، دار الطليعة بيروت، الطبعة الأولى سنة 1993 ص 05

بحقوقها في أي مجتمع والمساواة مع أفرادها في الحقوق والواجبات كما دعت الطوائف الدينية الكبرى باعتبارها توجه المسألة إلى حوار بين هذه المعتقدات على أساس قبول الآخر وإمكانية العيش معه ، و احترام خصوصية كل عقيدة ، بل دعة إلى احترام خصوصية الأفراد في اعتناق دياناتهم ومعتقداتهم بكل حرية ، ودون إكراه أو ضغط

آليات المد الطائفي :

تتعدد الوسائل كثير في انتشار المد الطائفي بشكل مباشر أو غير مباشر أو هي نتيجة لأحداث ومناخ يسهل انتشار ظاهرة الطائفية ، وهي : الدين ، الحروب الهجرة ، الأنظمة نحاول الوقوف على هذه الوسائل بشئ من النقد والتحليل

الدين: يعتبر في صورته الأولى حصن منيع لكل معتنقيه والمنتسبين إليه في مرحلة التأسيس ولكن بموت الرسول أو المؤسس الأول تظهر مباشرة عملية التفرقة لعدم الإجماع على الشخص الذي ينوب عنه ، من هنا تنشأ الفرق الدينية بالعودة إلى النص الأصلي الذي يتركه الرسول والتأويلات والتفسيرات التي يخضع لها النص ، تتشكل بموجبها طوائف متعددة مختلفة وهذا ما حدث في الأديان التوحيدية الثلاثة فقد انقسمت اليهودية (اليعاقبة، الملكانيين) إلى والمسيحية إلى (الكاثوليكية والبروتستانتية والأرثوذكسية) والإسلام إلى (سنة وشيعة ، خوارج) وغيرها فالباعث الحقيقي للطائفية في شكلها الإيديولوجي هو الدين

الحروب :في غالب الأحيان يعد الحروب بين طائفتين مختلفتين أو دولتين متصارعتين ، وليس الحروب في حد ذاتها عامل من عوامل الطائفية بل مخلفات الحروب والتمزق والنزوح والتهجير الذي يحدث بفعل العنف ، وهنا تظهر قضية اللاجئين في العديد من البلدان ، ومع مرور الزمن تتشكل طوائف جديد داخل مجتمعات وتطالب بحقوقها إلى أن تصل إلى المشاركة السياسية وتشكل أيديولوجيا دينية مخالفة للدولة وهذا ما يحدث في عالم اليوم من نزوح وهجرة من الشرق نحو أوروبا المذاهب : يعتبر المذهب ظاهرة إنسانية منذ القدم ، وهو نشوء اتجاهات فكرية عالمية سواء كانت دينية أو سياسية اجتماعية يعتنقها الأفراد أو الجماعات ، وقد تتبناها دول بأكملها ويعد المذهب تيار سلس ومسال في تنامي ظاهرة الطائفية وامتدادها على مر التاريخ وهو يمس الجانب الديني والاقتصادي والسياسي ، ورغم مساهمته الكبيرة في انتشار الطائفية إلا أن المذهب اقل حدة من الدين والحروب في انتشار الظاهرة .

مظاهر الطائفية في العالم العربي:

يمتاز المجتمع العربي كغيره من المجتمعات الأخرى في ظاهرة التعدد و الإثنيات نتيجة المرحلة القبلية التي مر بها في الماضي والتي ترك آثار في المجتمع لا تزال حاضرة في العرف المجتمعي العربي على الرغم من المسافة الكبيرة بين هذا العصر وذلك العصر ولعل البعد الديني الذي يظل حاضرا في ذهنية التفكير العربي جعل من كل طائفة الاحتفاظ بعقيدتها وخصوصيتها والدفاع عنها ، ويعتبر التقسيم في المجتمعات العربية ظاهرة دينية بامتياز ، فعلى الرغم من البعد اللغوي المتمثل في اللسان العربي إلا أننا نجد التمايز الحاصل في المجتمع بين (عرب يهود ، عرب مسيحيين ، وعرب مسلمين) خاصة في المجتمعات الشرقية .

وتعرف التقسيمات الطائفية تداخل كبير من الناحية السياسية والاجتماعية إلا أن ذلك لم يمنع من وجود صراع كبير داخل المجتمعات العربية نتجت النعرات الطائفية والقبلية تارة باسم الدين وتارة باسم القومية وأخرا باسم العرقية (عجم وعرب) ، وقد عانت الشعوب العربية من ويلات الحروب الخارجية التي وجدت في التقسيمات الطائفية سبب الاختراق هذه المجتمعات والسيطرة عليها من اجل تعزيز مصالحها ، وضمان بقاءها على أراضيها ، وقد عقدت عدة معاهدات واتفاقيات من اجل التخفيف من حدة الصراع الطائفي والتخفيف من وطئته بغية النهوض بهذه المجتمعات : فما هي جذور المسألة الطائفية؟ وما مدى واقعية الطائفية في المجتمعات العربية؟ وما هي الطرق والوسائل للتخفيف من حدتها؟

جذور المسألة الطائفية العربية :

يعتبر الشرق مهد الديانات التوحيدية التي شكلت تناغم في المجتمع العربي بين الكثير من الطوائف ويعتبر الإسلام الديانة الكبرى إلى جانب الديانات السماوية الأخرى والحاضرة في هذه البيئة فكريا واجتماعيا وتنظيرا ، وقد عرف الإسلام ظاهرة الطائفية كغيره من الديانات الأخرى خاصة الطائفتين الكبيرتين (سنة ، شيعية) والتي تفرعت عنهما عدة مذاهب وفرق تباينت حول نظرتها للأحكام النصية ومدى مقاربتها للواقع المعاش حيث

تتعدد مظاهر الطائفية داخل المجتمع العربي بصور عدة و أشكال متباينة ، وتحكمها آليات الصراع الغير متوازن بين التنوع الطائفي داخل المجتمع الواحد ، وهنا تبرز مسألة الأقليات ومحاولة الحفاظ على هويتها دون الانصهار في الطوائف الكبيرة المسيطرة ، معلنة بذلك تمردا أو عصيانا فكل طائفة تدعي لنفسها السبق على الأرض ولها الحق في الدفاع عن كيانها ومن هنا تطرح قضية الهوية التي تشكل المظهر العام للدولة أو المجتمع فكل طائفة تحاول أن تقدم صورة على أنها صاحبة الهوية

في الدولة ، وفي خضم هذا الصراع تقف السلطة على مسافة متساوية بين جميع الأطياف المشكلة للمجتمع بغية إقامة العدل والمساواة ، وهنا تبرز حنكة السلطة ومدى قدرتها على تحقيق العدالة الاجتماعية دون الانحياز لجمعة أو طائفة دون أخرى " وهنا نجد أساس المشكلة الطائفية ليست الدين أو التدين ، وإنما هي بالعكس من ذلك تماما إخضاع الدين لمصالح السياسة الدنيا وسياسة حب البقاء والمصلحة الذاتية والتطور على حساب الجماعات الأخرى " ¹ فالخلط الذي يقع على مستوى دمج الدين بالسياسة هو الذي يفتح الباب أمام الايديولوجيا الطائفية ، فالسلطة دائما تلعب على هذه الأوتار التي تحرك طائفة ضد أو خر من اجل مصالح معينة

نقد المسالة الطائفية اللبنانية عند ناصيف نصار :

من أجل أدراك الظاهرة الإيديولوجية في المجتمعات العربية ، يتطلب منا الأمر العودة إلى منابعها وأصولها وقد قدمت ناصيف نصار جملة من المعطيات يجب الإحاطة بها للوقوف على الظاهرة الإيديولوجية بعمق وهي ملخصات واستنتاجات أوردها في كتابه نحو مجتمع جديد مقدمات أساسية في نقد المجتمع الطائفي وهو مصدر أساسي يعالج في ناصيف نصار أسباب الظاهرة الطائفية وبعدها الأيديولوجي وعوائقها مع تقديم البدائل للخروج من سياجها وافقها المظلم ، وقد اعتمد في تحليله على العناصر التالية التي نقوم بدراستها وتحليلها وهي : الطائفية ، الطبقات الاجتماعية وتركيبها ، مجال التربية وعلاقته بالمعرفة ، التداخل بين السياسة والدين ، بالإضافة إلى سيطرة اللوبي الاقتصادي في المجتمع.

يعتبر ناصيف نصار الإنسان ذا أبعاد اجتماعية متعددة ومشارك ضمن انتماءاته الاجتماعية التي تحددها أيديولوجيته الطائفية ، ولتحديد البعد الطائفي الذي يمثل مركز الظاهرة الإيديولوجية وتشعباتها يفضل نصار الإحاطة بالمسألة من جوانبها الأربعة محاول تفكيك متلازماتها ليتجلى لنا مكنون الإيديولوجية الطائفية كمضمون عام داخل المجتمع والدولة ، في البداية يعرف نصار الطائفة من خلال الاصطلاح التالي الذي تكون له تبعات ما بعد حيث يقول " فالطائفة جماعة منظمة من الناس يمارسون معتقدا دينيا بوسائل وطرق وفنون معينة إنها إذن تجمع ديني في الأصل والممارسة والغاية " ² وهكذا يتحدد البعد الطائفي عند ناصيف نصار ، والذي يرمز في الأساس إلى قيامه على المرتكز الديني والعقائدي فالطائفة إذن لها مدلول أو بعد ديني تمارس من خلاله أهدافها وغايتها في مقابل الطوائف الدينية الأخرى الجانب الثاني وهو الطبقة باعتبارها شكل آخر يتحدد ضمن إطارها مستويات العيش الاجتماعي الذي يظهر الفوارق والاختلافات بين التوازن المعيشي في المجتمع يحدده نصار بقوله " أما الطبقة فأنها على نقيض الطائفة جماعة من الناس يشتركون في وضعية معيشية اقتصادية

¹ برهان غليون : المسالة الطائفية ومشكلة الأقليات ، دار الطليعة بيروت ط 1 سنة 1979 ص 20

² - ناصيف نصار ، نحو مجتمع جديد مقدمات أساسية في نقد المجتمع الطائفي الحمراء بيروت لبنان مركز دراسات الوحدة العربية ،

واجتماعية اشتراكا قائما على إدراك لوحدة المصالح والقيم فيما بينهم وعلى دفاع متكامل عنها بشتى الوسائل المناسبة إنها إذن تجمع اقتصادي اجتماعي في الأصل والممارسة والغاية¹ هذا التميز بين الطائفة والطبقة يمثل الانتقال من الشكل الروحي والمعنوي للإيديولوجية إلى الشكل المادي وهنا ترسم الفوارق وفق أسس مادية اقتصادية تمثل الفوارق بين الأفراد الذين ينتمون إلى مجتمع واحد بحيث تظهر مستوياته المعيشية فوارق تتسع وتضيق وفقا لتأثير العامل الاقتصادي وهو الشكل الذي طرحه ماركس لمعالجة الإيديولوجية الألمانية من خلال تحرير الطبقة البروليتارية من هيمنة الطبقة البرجوازية، أما الشكل الثالث فيتمثل في الحزب هو تلك الرمزية التي تنقلنا من الإيديولوجية الاجتماعية إلى الإيديولوجية السياسية يضم قواعد شعبية من مختلف الطوائف ومع ذلك فهو يمثل أيديولوجية معينة إما محافظة أو ليبرالية اشتراكية داخل منظومة سياسية متعددة الاتجاهات والتيارات يقوم على أسس وأهداف ومرجعيات معينة بحيث يعرفه ناصيف نصار بأنه شكل من أشكال التمثيل الأيديولوجي بقوله " أما الحزب فيمكن تعريفه بأنه جماعة منظمة من الناس يسعون إلى تحقيق أهداف سياسية اجتماعية معينة انه إذن تجمع سياسي في طبيعته ووظيفته وإذا ما كان له بعدا اقتصادي اجتماعي فذلك ناتج من مضمون الفكرة السياسية والعمل السياسي"² من هنا يتجلى لنا بوضوح تعدد خصائص الإيديولوجية الطائفية من خلال ممارسات عدة في قوالب تبدو أحيانا بسيطة ومرنة ولكنها تساهم في تعميق الإيديولوجية الطائفية على المدى البعيد، ويعد رابع هذه الخصائص العمل النقابي أو النقابة في الظاهر يحمل بعدا إنسانيا نبيل تكون الغاية منه تحسين ظروف العامل والعمل معا ورغم ذلك فهو لا يخرج عن كونه نوع من التمثيل السياسي في شكله العملي يتجانس مع الإيديولوجية الحاكمة، إما من خلال الدعم أو من خلال الرفض عن طريق ممارسة الإضرابات أو التهديدات لقضاء مصالحه يقول ناصيف نصار " إنها جماعة منظمة من العمال بالمعنى الواسع لكلمة عامل غايتها الدفاع عن مصلحة العمال والسعي إلى تحسين أوضاعهم، فهي تجمع مهني اقتصادي اجتماعي وبسبب هذا الوجه تكتسب النقابة طابعا سياسيا يقوى أو يضعف بحسب الأنظمة السياسية والاقتصادية"³ تظهر هذه الأبعاد التنظيمية والاجتماعية مساهمتها الكبيرة في تكريس الظاهرة الإيديولوجية بأساليب وأشكال مختلفة فهي تجعل الفرد دائما ذا بعد طائفي معين أو عقيدة اجتماعية يسعى إلى التعبير عن طريقه إلى انتماء معين يكون الدفاع عنه بشراسة من هذه الأبعاد يحاول نصار دراسة الظاهرة الطائفية وبعدها الإيديولوجي أخذا من المجتمع اللبناني عينة بارزة يمكن تعميمها على المجتمعات العربية الأخرى مركز لهذه الدراسة.

¹ المصدر نفسه، 140

² ناصيف نصار، نحو مجتمع جديد، مصدر سابق ص 141

³ المصدر نفسه ص 141

دراسة نقدية للظاهرة الإيديولوجية الطائفية:

يمثل فيها المجتمع اللبناني عينة بارزة بالنسبة لي ناصيف نصار في التنوع الطائفي كظاهرة اجتماعية يحاول نقدها ودراستها من الداخل فما هي خصوصية الطائفية اللبنانية؟.

يستعمل ناصيف نصار دراسته وتحليله بشئ من التأصيل دائما ليضع القارئ ضمن الأثر العامة لفهم المسألة الطائفية يقول ناصيف نصار " أن الطائفية ليست ظاهرة سطحية أو جزئية، بل هي ظاهرة اجتماعية كلية تؤلف نظاما كاملا له أساساته وأركانه ودعائمه في جميع قطاعات المجتمع اللبناني"¹ يضعنا هذا النص أمام ظاهرة اجتماعية واقعية وأصيلة تسري في المجتمع اللبناني منذ النشأة والقدم، نتيجة المراحل التاريخية التي مر بها لبنان الحضارات المتعاقبة عليه بالإضافة إلى الديانات والأطياف البشرية المتنوعة التي تشكلت كتلتها الاجتماعية ومنه يحاول نصار منذ البداية أن يميز العلاقة بين الطائفية التي يقررها الاعتناق الديني والطائفية التي يشكلها البعد السياسي مع إبراز التداخل بينهما متدل على ذلك بقول أنيس صابغ " فالتوائف تعبر عن كيفية انعكاس العامل الديني في حياة المجتمع التي تسرب إليها وانتشر فيها ولذلك نجدتها مرتبطة أشد الارتباط بالأوضاع السياسية لتلك المجتمعات وهذا يصح بنوع خاص على الإسلام لأنه ربط التنظيم الزمني للمجتمع بالتعليم الديني فجاءت الانقسامات فيه دينية سياسية في الوقت نفسه"² أن واقع التداخل بين الديني والسياسي هو أصل التركيبة الطائفية الإيديولوجية أو الخطاب المؤدلج فهو يدمج بين مستويين مختلفين من الخطاب في حقل واحد، فإذا اتجه الخطاب ناحية السياسة استعمل السيطرة والهيمنة، وإذا اتخذ من الدين جانبا استعمل الاستعطاف والاستمالة إنها الإيديولوجية عندما تقوم بالتركيب بين النقيضين (الدين والسياسة) ورغم ذلك استطاع الخطاب الإيديولوجي التحكم في عدة عوامل خارجية وداخلية في المجتمعات وصناعتها على مر التاريخ يشير نصار إلى ذلك فيقول "وهكذا ندرك أن الطائفية كانت وسيلة ونتيجة في الوقت نفسه، كانت وسيلة استعملها الإقطاعيون والعثمانيون والغربيون لإثارة الفتنة وتعميق التقسيم بين اللبنانيين وتأمين مصالحهم المختلفة، وكانت نتيجة لان تحولها من النطاق الضيق لكل طائفة إلى نطاق الإدارة الموحدة للبلاد عامة لم يكن حتميا ولا ممكنا إلى حد ما لولا اتفاق الدول المستعمرة والفئات المستغلة داخل البلد"³ هنا نقف على البعد التاريخي لأي بلد في تطور الطائفية من الخارج عن طريق دعم العناصر الداخلية من طرف الدول التي استعمرتها وخلفت فيها بقايا تحافظ على مصالحها وهو ما تجسد داخل الإدارة العامة لأي بلد كان محتل من طرف بلد آخر، فهي في صراع دائما بين تيارين أو أيديولوجيتين، وهو الأمر الذي حصل في

¹ ناصيف نصار، نحو مجتمع جديد مصدر سابق ص 108

² المصدر نفسه ص 109

³ ناصيف نصار نحو مجتمع جديد مصدر سابق ص 111

لبنان وفي غيره من البلدان العربية التي استعمرت إن هذا النوع من الإيديولوجية سبب الكثير من المشاكل الاجتماعية والسياسية والعوائق إمام تقدم هذه المجتمعات ولعل الأمر بدا أكثر وضوحا في المجتمع اللبناني الذي أخذت فيها الطائفية أبعاد معاصرة في الإدارة والحكومة وتسير أمور البلد هذا الأمر الذي كان في البداية يشير الاستقرار والمساواة بين الطوائف لكن أضراره كانت وخيمة على العملية الإبداعية الفردية وخلق نوع من النمطية المقيتة داخل الدولة على حد تعبير نصار لان الأمور باتت محسومة في كثير من المناصب والأجهزة داخل الدولة إرضاء للمبدأ الطائفي فقط ، من هنا تبدأ محاولة ناصيف نصار في تقويض أركان هذا العرف الطائفي والسياسي القديم يقول ناصيف نصار "بما أن الأسباب تاريخية ينبغي ألا نعتبر الطائفية السياسية قدرا لا سبيل لتجنبه أو أمرا ملازما لروح الدين، كل ما هو تاريخي بأسبابه وأشكاله خاضع لناموس التغير والزوال، فالطائفية السياسية تولدت من تطور الطوائف وانتقالها من حالة الانعزال الجغرافي السياسي إلى حالة الانتشار والتشابك والمشاركة إي أنها جاءت مرافقة ونتيجة لظروف وعوامل تاريخية معينة وبالتالي فإنها تخضع في النهاية لمعير تلك الظروف والعوامل"¹ إن العوامل المتحركة في الطائفية السياسية حسب نصار ليست ملازمة لها أو قدرا لا محيد عنه فالمبدأ الذي كرس الإيديولوجية الطائفية في الماضي هو مبد سياسة التفرقة المتعمدة من طرف المستعمر وتحالفه مع قوة في الداخل حفاظ على مناصبها ومكاسبها، إننا اليوم أمام وضع تاريخي آخر يحتم علينا تجاوز هذه الأوضاع من اجل البناء مجتمع موحد ومتماسك يشعر فيه الفرد كمواطن تام بغض النظر عن انتماءه وشكله وتوجهه فالوعي بخطورة المد الطائفي والياته الخارجية سبيل إلى ضمان سبل العيش المشترك بعيدا عن التنافر وهو ما يتطلب منا العمل المشترك سويا من اجل إصلاح العمل السياسي يقول ناصيف نصار " كل شيء في المجتمعات العربية يبدأ بالسياسة وينتهي بها تلك حقيقة عامة تنطبق بنوع خاص على المجتمعات العربية بسبب حساسية الإنسان العربي حيال مشكلة السلطة وبسبب الاندماج التاريخي بين الشؤون الدينية والشؤون الزمنية"² هذا الاقتران والتداخل بين السياسية والدين في المسالة الطائفية والإيديولوجية لم يستطع احد من المفكرين العرب تجاوزه باعتباره عامل تاريخي ملازما لمفهوم السلطة عند العرب ودور الكبير في صناعة الخطاب الإيديولوجي وبلورته بحسب الظروف والأماكن إلى حد يكون الكلام عن القطيعة بينهما يكون ضرب من الخيال لعديد المحاولات المتكررة عن طرق الاتجاه العلماني بغية فصل السلطات واستقلاليتها عن بعضها البعض وبالمقابل نجد هناك نخب على النقيض ترسي دعائم الطائفية على أساس المساواة وهو نوع من التراضي بين فئات المجتمع كماه حاصل في لبنان إلا أن ناصيف نصار من اشد المنتقدين لهذه السياسية فهي تلغي مبدأ الديمقراطية الحقيقي عن الدولة لان

¹ المصدر نفسه ص 112² ناصيف نصار مصدر سابق ص 113

التشريع الديمقراطي لا يخدم فئة على حساب أخرى بل الجميع سواسية أمامه وهنا يطرح سؤال نصار مهم: هل يمكن أن يبقى الطائفية السياسية الإطار الأيديولوجي للدولة اللبنانية؟.

يفضل ناصيف نصار أن يكون الجواب على هذا السؤال علميا وفلسفيا بعيدا عن النظرة اللاهوتية أو الدينية فالتغيرات الحاصلة في المجتمع اللبناني وبين طوائفه باتت تتطلب تجديدا في التنظيم السياسي من الداخل بطرق سلمية وحضارية لان الشعب يتوقوا إلى خيار الثورة على هذا النظام وهو الأمر الذي يحدث اليوم في لبنان وقد أشار إليه نصار منذ أمد بعيد لان مضمون العمل السياسي الطائفي قد افرغ من محتواه فلا يستطيع أن يخدم مصلحة لبنان في الوقت الراهن، إن دعوة ناصيف نصار إلى إعادة المنظومة السياسية هي في الحقيقة دعوة لتبني الخيار العلماني الذي يرى فيه نصار مصلحة البلد وإخراجه من دوامة الطائفية إلى الأسس العلمية العلمانية العادلة يرى ناصيف نصار إن هذه الدعوة قد تفتح علينا باب العداء والفهم الخاطئ من طرف النخب المحافظة للدين فيسارع إلى توضيح المقصود بالدولة العلمانية المقصودة " هذا التميز أساسا حتى ندرك وضعية الدولة اللبنانية، فالدولة الدينية هي التي تقيم أنظمتها وقوانينها على أساس الشرع الديني والدولة الملحدة هي التي تحارب الدين وتقيم أنظمتها وقوانينها على أساس المذهب الإلحادي، أما الدولة العلمانية فهي تقف موقفا محايدا اتجاه الدين، بمعنى أنها لا تحاربه ولا تتبناه كدولة، بل تترك للمواطنين حرية المعتقد الديني وتكفل لهم حق القيام بما يقتضيه من واجبات في حدود المصلحة العامة"¹ يسعى نصار جاهدا من خلال هذا التوضيح أن يزيل الغموض على المبدأ العلماني كخيار يضع المسافة متساوية بين فئات وطوائف المجتمع دون إقصاء أو تمييز لان المشاكل الحاصلة في لبنان اليوم نتيجة غموض للنظام السياسي فلبنان لا هي دولة دينية بالمعنى المتعصب ولم تستطع إقصاء بعض الممارسات الدينية المتجذرة في النظام فالمظهر العام للدولة والإدارة لا يعطي المعنى الحقيقي للدولة العلمانية التي تذاب فيها جميع أشكال المد الطائفي وهنا نطرح سؤال آخر. ما هي المساعي والحلول التي يرصدها نصار للوصول إلى هذا المبتغى؟.

إن المظهر العام الذي تشترك فيه جميع الأنظمة العربية هو عدم القابلية للتغير، فلا شئ في لبنان ينبئ أن النظام القائم له نية التغير عن هويته أو مراجعتها على الأقل، فالأوطر التربوية والاقتصادية والاجتماعية قائمة، الأمر الذي يتطلب جهود على مستوى الأفراد والجماعات وقبولها لمبدأ التطور والتعاقب كسنة جارية في الأجيال، إن المقترحات التي يضعها نصار للحد من خطورة الطائفية هي أولا: التخلص من الولاء الطائفي إلى الولاء الوطني الذي يخدم لبنان عامة تكون فيه الإدارة والسياسة اللبنانية حقا متساوي لكل اللبنانيين مع محاولة لتفكيك اللوبيات الاقتصادية الداعمة والمتحكمة في نظام الطائفة والقبيلة المهيمن عن طريق اقتصاد حر يخدم الصالح العام وليس طائفة بعينها ثانيا: إخضاع الجانب التربوي إلى نظام موحد من طرف الدولة الوطنية يتساوى أمامه

¹ ناصيف نصار مصدر سابق نحو مجتمع جديد، ص 132

جميع أبناء لبنان في التعليم وهو مسعى نبيل وشاق يقول ناصيف نصار " فالتربية التي هي مفتاح النمو يجب أن تكون خاضعة لسياسة عامة يكون فيها لوزارة التربية النصيب الأكبر، وكذلك بالنسبة إلى الاقتصاد وتوجيهه وذلك لا يمكن إذا بقيت سياسة التوظيف على ما هي عليه فالحاجة إلى توسيع القطاع العام وتنشيطه تقترن مع الحاجة إلى تركيزه على قواعد علمية متينة توفر للدولة القدرة على التغلب على فسيفساء النشاط التعليمي وفوضى النشاط الاقتصادي¹ إنما يراه نصار من تنوع وتناعم حاصل في المنظومة التربوية اللبنانية لا يعكس ابد المساعي نحو الخروج من الأزمة الطائفية، بل على العكس يحافظ على مبادئها قائمة إذا لم نقل هو واحد أسباب تعميقها مادامت الكتل الطائفية محافظة على خصوصية أبنائها في التربية والتعليم فليس هناك ما يزل المبدأ الطائفي الذي نسعى إلى التخلص منه كإيديولوجية عائقة للمجتمعات عن التآخي والتلاقي والتوحد لخدمة المصلحة العامة وهو ما يدعوا إليه نصار عن طريق الحد من فسيفساء النشاط التعليمي في لبنان وفوضى النشاط الاقتصادي. ثالثاً: تحرير قانون الأحوال الشخصية: هذا الأمر يتطلب حسب نصار إصلاح نظام العدالة الذي يكون فيه افراد المجتمع اللبناني سواسية في عملية الترابط الاجتماعي عن طريق القوانين المدنية كالزواج والعقود والصفقات وغيرها والخروج به من الخصوصية الدينية الطائفية عن طريق دستوراً موحد يقول نصار " تحرير الأحوال الشخصية من الأنظمة الطائفية، أو على الأقل إيجاد شرعة للزواج المدني إلى جانب التشريعات الطائفية هذه الوسيلة أصبحت ضرورية جداً في الظروف الحاضرة، ولاشك في أنها أفضل الطرق لتوحيد الشعب اللبناني توحيداً حقيقياً ونتائجها لا تخفى على أحد، إنها ترفع عن الضمائر ضرورة الاحتيال وتزيل أسباب المتاجرة بالدين وتفتح الباب واسعا لتمازج الأفراد من مختلف الطوائف فتهدم الأسوار التي تعزل اللبناني عن أخيه اللبناني وينشأ جيل لا يعرف مسوغاً للتعصب الديني² يضع نصار هذه الحلول إيماناً منه بعدالة الدولة العلمانية التي يحاول أرسى مبادئها الفكرية والفلسفية كخيار ينطرح أمام المجتمع اللبناني يكون قادر على ضمان حقوق الجميع أمام عدالة القانون المدني العام للخروج من الصراعات والجروح التاريخية المعقدة التي خلفتها الإيديولوجية الطائفية المتشكلة من رواسب التشريع القرو وسطى فنظام الطائفة لا ينظر إلى نفسه كعائق اجتماعي أبداً مادام ينظر إلى ذاته من داخل أسوار مدينته، فالراهن يحتم علينا مراجعة ونقد الطائفية من الخارج لتتضح الرؤية كلياً هذا هو المسعى الذي يطمح إليه نصار عن طريق خلخلت المنظومة الاجتماعية من الداخل بطرق سلسلة مع تجنب للصراع والاحتدام.

من أبرز القراءة النقدية في تاريخ الفكر الإنساني تعتبر الدراسة الفلسفية بمثابة الحفر في جذور القضايا، الاجتماعية ولعل اهتمام الفلاسفة بظاهرة الطائفية أتى من عمق المسألة وتحذرها في المجتمعات الإنسانية، والكيانات السياسية والأطراف الاجتماعية ويعتبر نصار من بين الفلاسفة الذين

¹ ناصيف نصار نحو مجتمع جديد مصدر سابق 134، 133.

² المصدر نفسه ص 134

قاموا بدراسة ونقد بنية الخطاب الإيديولوجي وتركيبته ، ومدى تأثيراته على الحياة الفكرية والاجتماعية ولعل وجوده ضمن المجتمع اللبناني جعل من الأحداث الطائفية تنعكس على دراسته الفكرية والفلسفية ، بحيث ينطلق من مقولة له بين مدى عمق المسألة في المجتمع اللبناني " لا يوجد على سطح الأرض مجتمع يتمتع فيه الصراع العقائدي بمثل المكانة التي يتمتع بها في المجتمع اللبناني ، فالصراع العقائدي يشق المجتمع اللبناني شقا عموديا وشقا أفقيا وي طرح قضية وجود المجتمع اللبناني أي هويته ومصيره على نمط من الحدة والعمق والتعقيد لا مثيل له في أي مجتمع معاصر فيه الصراعات العقائدية بصورة حرة وعلنية¹ رغم أن هذا الحكم يبدو مبالغاً فيه من الوهلة الأولى لما تعرفه الظاهرة من حضورها في العديد من المجتمعات الإنسانية ، مما يجعلنا نتساءل عن خصوصية التركيبة الاجتماعية والتركيبية الطائفية التي تحكم المجتمع اللبناني وكيف تتمظهر المسألة الطائفية عبر تاريخ تكوين المجتمع اللبناني ، وما هي الآلية التي تضمن استقرار المجتمع اللبناني في ظل التعدد الطائفي .

البُنية الطائفية في لبنان :

ليس من الممكن الرجوع إلى تكوين البنية الاجتماعية في جذورها العميقة ، ففي النهاية يصل الأمر إلى أصل واحد ، وإنما دراستنا هنا تقتصر على البعد التاريخي و علاقته بالمتغيرات التي تحكم الظاهرة ، والأساس الأول هو من دون شك أساس ديني رغم أن المجتمع اللبناني عرف الكثير من القبائل العربية المسيحية التي امتزجت بالعرب المسلمين مع فترة الفتوحات الإسلامية ، وعرفت بنية المجتمع اللبناني منذ النشأة تعدد الطوائف المسيحية (المارونية ، الأرثوذكسية) إلى جانب الطوائف الإسلامية (سنة ، شيعة زيدون ، علويين وغيرهم) بالإضافة إلى بعض القبائل اليهودية ، وإذا أردنا الغوص كثير في المسألة الطائفية في المجتمع العربي والمجتمع اللبناني على وجه الخصوص ، فإن اقرب مرحلة إلى معرفة ذلك هي حقبة الدولة العثمانية وكيف ساهمت في تنامي الظاهرة ، من خلال تعامل السلطة العثمانية مع الأتياف والأجناس التي كانت تحت لواء الإمبراطورية العثمانية حسب ما أشار إليه كاظم شبيب "أن الفلسفة التي كانت تطبقها الدولة العثمانية لقرون عدة على لبنان وباقي الدول العربية هي فلسفة نظام الملل ، أي أعطاء الدور الديني والاجتماعي لأصحاب المذاهب والطوائف في الرقعة المكانية التي تقطن فيها هذه الطائفة أو تلك ، أما الدور السياسي والعسكري فهما مسؤولية ممثلي القيادة السياسية العثمانية"² إن احتكار السلطة العثمانية في العرق التركي هو في حد ذاته نوع من التمييز العرقي حتى وان كان يضمن للطوائف الأخرى ممارسة حياتهم بشكل عادي لان السلطة

¹ نصار ناصيف ، الفلسفة في معركة الايديولوجيا ، دار الطليعة لبنان ، ط2، سنة، 1997.

² يوسف بن يزة ، الدولة والطائفة في عصر العولمة ، أطروحة دكتوراة جامعة باتنة الجزائر سنة 2013 ص 165

السياسية من الأولى وجباتها إقامة العدل وتوزيع الثروات بشكل عادي وتوزيع المناصب السيادية بشكل عادل ،فأي حرمان سيتولد عنه لاشك عنف واحتقان فبالقدر الذي يلعب فيه الجيش قوة الدولة وهبتها ،إلا أن التماسك الاجتماعي هو القوة الروحية داخل أي دولة خاصة إذا دخلت في مناقشات مع دول أخرى سيكون التماسك بمثابة الحصن المنيع لهذه الدولة ،وهذا ما حدث عند تفكيك الدولة العثمانية ،فقد كانت العديد من الطوائف مهمشة ومقصية وبالتالي سهل اختراقها من طرف القوة الخارجية ،وعرف الشرق تمزقا كبيرا بعد انهيار الدولة العثمانية ،وإذا كان الحديث على المجتمع اللبناني وتركيبته الاجتماعية بعد هذه الفترة "صحيح أن لبنان يقر علنا بالنظام الطائفي إي بالطائفة السياسية ويوزع السلطة بين المجموعات على نحو يأخذ في الاعتبار الواقع الديموغرافي (توزيع السكان) وأدوار النخب الاقتصادية والثقافية فهو بذلك ينظم الصراع الطائفي على السلطة ويعيد إنتاج تسويات سياسية بعد كل صراع عنيف "

ويعتبر نصار أن الطائفية عبر التاريخ محكومة وفق أيديولوجيا معينة ،تساهم بشكل كبير في نشاطها وتفسر الكثير من الأشياء المتوارية خلف الخطاب الطائفي ،خاصة عندما يأخذ الخطاب الأبعاد الدينية للتمييز بين الطوائف الأخرى "فالطائفية أيديولوجية والدين يتحول إلى أيديولوجيا بقدر ما يتجسد في أنظمة طائفية في المجتمعات المتعددة الأديان ،أو بقدر ما يكون له انغماس مباشر في معالجة مشكلات الحياة الاجتماعية في المجتمعات التي تقع ثقافتها تحت السيطرة المباشرة للنظرة الدينية إلى الحياة والعالم "¹لعل الحديث عن المشكلة الطائفية عند نصار يقودنا بالضرورة إلى الحديث عن الدين في انعكاسه اللاشعوري في مخيلة العقل الجماعي الذي يقدم تفسيراته للواقع انطلاقا من الرؤية الدينية ،وهو بالضرورة حديث عن الأيديولوجيا التي تبدو واضحة من خلال شروح وتفسير الظاهرة الدينية أو النص الديني ومدى واقعيته أو مقاربتة للواقع المعاش ،وقد لا يكون الدين في حد ذاته مصدر للطائفية أو الطائفة ولكن معتنقيه أو المتعصبين له بزعم الحقيقة المطلقة هو ما يشعر هذه الطائفة بالتمييز عن باقي الطوائف الأخرى ،هذا الفكر هو الذي تبني عليه هذه الطائفة تعاملاتها وأحكامها بغض النظر عن صحتها أو خطئها وقد تخالف النص من أجل ضمان مصالحها في مواجهة الطوائف الأخرى ،فالنصوص الدينية غالبا ما تحمل قيم الشمولية والتسامح والعيش المشترك ،فمن أين استمدت هذه الطوائف العنف والعداء إذا لم يكن بدافع المصلحة فقط "نرى أن الدين إنساني شامل في توجهه الأساسي مع المطلق الكلي وتصورا معين عن وضع الإنسان في العالم وعن دعوته ومصيره وواجبه العملي الحقيقة في اعتبار الإيمان الديني آتية من خارج العالم الإنساني،بينما هي في اعتبار الأيمان الإيديولوجي نتيجة من نتائج الفاعلية الإنسانية ولهذا كله لا يجوز الخلط بين مفهوم الدين ومفهوم الإيديولوجية "² يلح نصار من خلال نصه هذا إلى أن الدين في

¹ ناصيف نصار: الفلسفة في معركة الأيديولوجيا ،مصدر سابق ص 71

² ناصيف نصار: الفلسفة في معركة الأيديولوجية ، دار الطليعة بيروت مصدر سابق ص 72

حقيقته لا يمكن أن يحمل صفة الكراهية والمعاداة بين أفراد العالم مهم بلغة اختلافاتهم، باعتباره خطاب إنساني صادر من قوة غيبة مفارقة ومطلقة، لأن هذه القوة لا يمكن أن تميز بين أبناء الإنسانية، وهذا ما يتناقض و الأيديولوجيات الدينية التي أعطت تصورات ضيقة للتأويل النصوص تخدم مصالحها الضيقة وعن طريقها نشأة طوائف متناحرة فيما بينها تدعي كل طائفة أنها على حق وغيرها على خطأ، فالمسائل التي نحاول تطبيقها على الواقع انطلاقاً من النص هي في مجملها أحكام استنباطية بطرق مختلفة، تحتاج إلى دراسة منطقية وعقلية نقدية للكشف عن مدى صحتها وحقيقتها، ولكن وفق آليات تحكمها عدة عوامل منها المتغيرات الواقعية والعلاقات الاجتماعية، وينطلق نصاري معالجته للمسألة الطائفية من واقعه العربي المأسوي وبالتحديد المجتمع اللبناني محاول أن يقدم هذه الدراسة في شكل خطاب نقدي تحليلي يقول في هذا الصدد

"المجتمع اللبناني مجبول بالصراعات العقائدية أي الصراعات الدينية والسبب ليس وجود الصراعات الدينية بالفعل في بنية هذا المجتمع وحسب بل وجود إيديولوجيا منحدر من الدين دون أن تدرك نفسها كإيديولوجية"¹ يشهد المجتمع اللبناني تناغم لا مثيل له في منظومة الدول المعاصرة، سواء في الشرق أو الغرب، فالديانات التوحيدية الموجودة في لبنان بكل تفرعاتها وأطيافها وفرقها متعايشة داخل المجتمع اللبناني، وقد أخذت السلطة السياسية هذا الأمر بعين الاعتبار، منذ قيام الدولة اللبنانية أو انتهاء الانتداب الفرنسي، وتجسد الأمر في صيغته القانونية في أعلى وثيقة وهي الدستور اللبناني الذي يعترف بـ 18 طائفة داخل المجتمع اللبناني ممثلة في المجالس النيابية والدوائر الانتخابية وتمارس كامل حقوقها السياسية والاجتماعية دون إقصاء أو تهميش

أهم الطوائف اللبنانية الكبرى :

جدول يوضح أهم الطوائف اللبنانية مع النسبة التي تمثلها كل طائفة²

الطوائف اللبنانية	العدد	النسبة المئوية
شيعة	1200000	32
سنة	750000	20
علويين	50000	1.4
موارنة كاثوليك	850000	23
ملكين كاثوليك	400000	11
كاثوليك سوريين	25000	0.7

¹ المصدر نفسه 73،

² يوسف بن يزة: الدولة والطائفة في عصر العولة، مصدر سابق ص 166

0.5	20000	أرمن كاثوليك
0.5	20000	روم كاثوليك
0.3	12000	كلدانيين كاثوليك
3.2	120000	أرمن أرثوذكس
0.1	2000	ارثوذكس
0.1	1000	روم أرثوذكس
5.7	210000	دوروز
0.1	4000	بهائيين

في قراءة أولية لهذه التقسيمات الطائفية توجي أن المسألة الطائفية في لبنان قديمة قدم التاريخ في لبنان وأنها ظاهرة تاريخية سارت مع التاريخ جنب إلى جنب ،ومهم حاول الإنسان اللبناني الفكك من دائرتها وقع في دائرة اشم منها وهذا ما أشار إليه سليمان تقي الدين "الطائفية ظاهرة تاريخية اجتماعية¹ ولها نتائج سياسية كون الطائفة ظاهرة تاريخية يعني أنها نشأت في زمان وفي ظروف وشروط معينة من الوعي والنشاط الإنسانيين ،وأنها سارت في التاريخ وليس ضده " ،إن مشروع الدول الحديثة اليوم مع تبني نظام الديمقراطية استطاع إلى حد كبير أن يطرح المسألة طرح متكافئ ومتساوي بين فئات المجتمع وطوائفه و إذا كان لبنان قد تجاوز المسألة بنسب متفاوتة مقارنة بينها وبين الدول الأخرى المجاورة كسوريا و العراق ،فالمسألة الطائفية تعرف تنامي صامت ولكن السياسة أو التسييس للمواقف الاجتماعية والدينية على أساس طائفي هو ما ينعكس بصورة سيئة على الطوائف والأقليات داخل المجتمع.

نحو مجتمع جديد :

يعد النقد الطائفي في أقلام المفكرين وتحليلاتهم يشوبه الكثير من الحذر والتوجس فالذات الدارسة للظاهرة هي الأخر واقع تحت تأثير طائفة أخرى ،بوعي أو بغيروعي ،أو تحت تأثير لها فلا تكاد تعثر على دراسة متفحصه كما يشير نصار نظرننا لتشعبيات وهويلة الخطاب الإيديولوجي ،لأنه ليس من

¹ عبد الإله بلقزيز الطائفية والتسامح ،بيت النهضة بيروت ط 1 سنة 2013 ص59

السهل الحديث من فراغ أو دون خلفية فكرية أو قاعدة مرجعية، ورغم ذلك بدا موضوع الطائفية يعرف نوع من الحراك والنقاشات عند الكثير من المفكرين "لكن ليس من المستحيل تدليل تلك العقبات أو على الأقل التقليل من تأثيرها، فضعف التبلور النظري لا يعني عدم وجود نوع من التمسك الداخلي في الاتجاه العقائدي"¹، فالصور التي تتركها الظاهرة الطائفية على الفرد والمجتمع وعلى مستوى التفكير والقاعدة المعرفية بليغة، معنى ذلك أن الخطاب الطائفي ينتج إنسان متعصب لطائفة معينة يصعب التحرر منها كما يجد صعوبة في الإقناع الذي يراه نوع من التنازل الذي يشكل خطراً على كيانه. وعلى مستوى المجتمع فتأثير الظاهرة في المجتمع تبدأ مع الانغلاق الشديد الذي يسود هذا المجتمع وانزوائه تحت تأثير الأيديولوجي الذي يشكل تميزه عن بقية المجتمعات الأخرى. ويكون الاقتراب من الجماعات أو المجتمعات الأخرى بحذر شديد وتخوف، وتكون المصادمات عنيفة تصل إلى حد الاحتراب والاختتال بين الطوائف الأخرى، أما تأثير الطائفية على مستوى البنى الفكرية والتراكم المعرفي فهو الذي نحاول إبرازه عند نصار فهو بمثابة النواة الأولى خلف تصلب الأفراد وانغلاق الجماعات والحفاظ على كياناتها، ومن هنا وجب علينا إعادة طرح سؤال التراث وفق متطلبات الحاضر، وإن كان التركيز في هذه الدراسة عند نصار على المجتمع اللبناني خاصة، إلا أن القراءة المتفحصية لما يحاول التنظير إليه شاملة تتعدى نطاق المجتمع اللبناني "تكون الدراسة التفصيلية لمجمل الاتجاهات المشتركة في الصراع العقائدي في المجتمع اللبناني شرطاً لا بد منه عندما تعترم كتابة بحث مطول يعالج بإسهاب جميع القضايا الداخلية والخارجية المتعلقة بتلك الاتجاهات"²

فالمقترح الأساسي الذي يقدمه نصار إلى الخروج من هيمنة التفكير الطائفي هو العزيمة الأولية، مع الإقرار بأن هناك اختلاف طبيعي في جميع التجمعات البشرية وهو سنة كونية تحتاج إلى عقد واضح وصريح بين هذه الطوائف، بغية العيش المشترك تراعي خصوصية كل طائفة معينة في ذاتها، وفي تداخلها مع الطوائف الإنسانية الأخرى تضمن لها الحرية والعيش والكرامة، إن هذا البعد التنظيري يحتاج إلى عقول واعية تشخص الظاهرة، وتضع لها حلول حقيقة ومنطقية تراعي الحاضر والمصير المشترك "أنه من الضروري التمييز بين تاريخ العقيدة الشامل والطور الحاضر من تاريخها، فقد يكون الوعي العقائدي في الطور الحاضر من تاريخ عقيدة معينة مختلف في الغنى والحيوية والأمانة والتركيز على الأولويات عن الحالة التي كان عليها في طور سابق"³ علينا أن نقرا بأن الحاضر الراهن بعيد كل البعد في متغيراته بالنسبة إلى الماضي الذي تشكلت فيه القراءة التراثية للنصوص، وباعتبارنا شعوب مسكونة في التاريخ و الماضي على حد تعبير العروبي فأننا نستأنس بكل ما هو ماضٍ ونتمسك به في تعصب قل نظيره عند شعوب العالم، وننسى أن ما وصل إليه تفكير العلماء والمفكرين في الماضي هو

¹ ناصيف نصار، الفلسفة في معركة الأيديولوجيا، دار الطليعة بيروت ط2، سنة 1980 ص113،

² ناصيف نصار: الفلسفة في معركة الأيديولوجية مصدر سابق، ص 114

³ المصدر نفسه، ص114

ناتج بيئة معينة وظروف تاريخية معينة أملت الظروف الاجتماعية والبيئية لذلك العصر، واستمرار هذه الأزمات في المجتمع العربي ليس دليل على خطأ التراث أو المرجعية حسب برهان غليون وإنما إلى عدم وجود بدائل حقيقة تستطيع إزالة الوهم عن عقول العامة وتحرك قرائح الخاصة وتكون قادرة على إدراك الواقع ومسايراته، إننا نستورد كل الأشياء من الغير ونطق فيه ثقة عمياء إلا ما هو عقلي وفكري وأصيل يكون قادر على تجاوز وضعيتنا الراهنة، والصراع الطائفي حسب نصار داخل المجتمع اللبناني والعربي عموماً ينبغي استنطاقه من خلال عاملين أساسيين وهما ما يشر إليهما بقوله " في المرحلة الأولى ينصب الصراع على السؤال والمدارات الرئيسية التي يدور حولها الصراع، وفي المرحلة الثانية ينصب الاهتمام على العلاقات بين القطاع العقائدي وسائر قطاعات البنية المجتمعية"¹

هذان المنطلقان أساسيان في الكشف عن البعد الطائفي، ودراستهما دراسة دقيقة تساهم في إعطاء حلول وتخفف من حدة المد الطائفي، وقد لخص نصار ذا العوامل الأساسية في المرحلة الأولى في ستة خطوات وهي (قضية الهوية الجماعية العليا، قضية التاريخ والتراث، التكامل والوحدة، الديمقراطية والعلمانية، النظرة الفلسفية إلى الإنسان والكون) فالقراءة الأولى لهذه العناصر توحى أن المشكلة الطائفية تمتاز بالتشيع والانتشار من مستويات ودوائر عدة، فالطائفية تتعدى نطاق الأمة الواحدة والدولة الواحدة وقلمنا نعثر على دولة منسجمة تحت كتلة واحدة بل ويستحيل ذلك في الوقت الراهن، والطائفية كلما اقتربت من الناحية الفكرية والعلمية في تحليلها ومعالجتها ونقاشاتها البناء والموضوعية كانت اقرب إلى تجاوزها وقبول الأطراف المختلفة، وكلما اقتربت الطائفية كخطاب إيديولوجية من السياسة لبست ثوب المصلحة والاستغلال فتحركها المصالح الضيقة سواء داخل المجتمع الواحد أو مجتمعات مختلفة، فالعناصر التي أشار إليها نصار تعبر عن تمظهرات الوعي الطائفي في تصدره للمشهد الاجتماعي والسياسي، فقضية الهوية نجدها حاضرة بقوة عند كل طائفة تريد أن ترسم في المخيال الجماعي عند أصحابها بأنها النواة الأولى في تشكل المجتمع الذي تنتهي إليه، يبدو ذلك واضحاً عند الطائفة المارونية في لبنان في بعدها التنظيري والتاريخي محاولة بذلك أن تطبع المجتمع اللبناني وفق إيديولوجيتها، وقد بدا ذلك واضحاً أيضاً مع الفتوحات الإسلامية التي حاولت أن تطبع المجتمع اللبناني بالطابع الإسلامي والظهور بمظهره وسط ضعف الديانات الأخرى، وفي العصر الحديث، ومع صعود التيارات القومية تصدر المشهد اللبناني تيار العروبة الذي يواصل صراعه مع المد الشيعي في جنوب لبنان بعد قيام دولة إسرائيل واحتلها للأجزاء من لبنان كان لهذا الوجود دور كبير في زعزعت الوضع في المنطقة خاصة دول الجوار مما انعكس ذلك على الحروب الطائفية والأهلية داخل لبنان، إن هذه العوامل المشتركة يصعب دراستها وتحليلها داخل بنية المجتمع اللبناني دون الميل إلى إيديولوجية معينة، ولهذا تقتضي من الباحث أن يتجه نحو القراءة الفلسفية بكل عبق وتفحص بغية تفكيك الخطاب الطائفي والعرقى وهذا ما أشار إليه نصار بقوله " أما الفصل الأخير من عملية تحليل

¹ ناصيف نصار الفلسفة في معركة الايديولوجيا، دار الطليعة بيروت لبنان ص 144

المشكلات الرئيسية في الصراع العقائدي في لبنان أوفي أي مجتمع معاصر آخر فإنه يتناول الأساس الفلسفي في العقائد المتصارعة ليست العقائد الإيديولوجية فلسفات بالمعنى الحصري ولكنها بنسبة ما على منطلقات فلسفية والعقائد الدينية تنطوي كما هو معروف على تصور معين لوجود الإنسان ومصيره الأخير¹ فنصار يحاول الخروج من القراءة الإيديولوجية للمشهد الطائفي إلى القراءة الفلسفية، وهذا ما يشير إليه بالبعد الفلسفي الإنساني من خلال دراسة الظاهرة وفق آليات العقل الفلسفي، ليرتقي بها من المصلحة الذاتية إلى المصلحة الكونية والإنسانية ومن منعطفات الانغلاق إلى فسحة الانفتاح فإذا كان الإنسان اجتماعيا بطبعه ألا يحق لهذا المجتمع أن يكون فيه أفراد متساوين في الكرامة الإنسانية، من أجل تحقيق التفاعل مع الآخرين ويسقط أنيته عندما يقتضي الأمر ذلك، فالمنبع الذي تستقى منه إي طائفة معينة كيانها هل يحقق لها مصالحها ومساعدتها في العيش مع الآخرين؟ أم أن الطائفة هي التي تخدم هذا المرجع وتقدس في ذاته أكثر مما تمارسه في الواقع، فالقراءة الفلسفية للظاهرة تكشف عن المبادئ والأسس التي يرتكز عليها الخطاب الطائفي، وكيف نقرا حضور الإنسان داخل الخطاب العقائدي وعلاقته بالنظرة الإنسانية ومدى مطابقتها مع أفكار الآخر الذي يشترك معنا في العيش، وما مدى احترامنا للقيم العليا التي تحفظ كرامة الإنسان وحياته وتثني به عن عبادة الأشخاص وسجن الذات وراء أعمدة القمع النفسي، وهل جاءت الشريعة لخدمة الإنسان وتحريره أما لفرض الرهينة والمثالية، ويصل نصار إلى مفارقة ايجابية حول المسألة العقائدية وعلقتها بالطائفية بحيث يعرض متطلبات الخطاب الطائفي في مستويين، فأي عقيدة تحمل البعد الخطابي والبعد الإيماني: فما المقصود بذلك عند نصار؟

سنحاول تحليل ذلك من خلال ما أشار إليه في مقولته الآتية فالجماعة المخاطبة هي الجماعة التي يتوجه إليها الكلام العقائدي والتي يعنى بمصلحتها ومصيرها والجماعة المؤمنة هي الجماعة التي تعتنق العقيدة وتستعملها في سلوكها وتحملها إلى الجماعة المخاطبة وإلى سائر الجماعات²، من هنا تبدو المسألة عميقة في الخطاب العقائدي في بعده الإيماني وعلاقته بالفئة المخاطبة، فإذا كان الخطاب العقائدي يحمل ثنائية (المخاطب والمؤمن) حسب نصار فذلك يعني أن الاعتقاد هو وجه للحرية من منظور عميق بمعنى أن الخطاب العقائدي جاء لخدمة الإنسانية في أصله، فالمخاطب والمؤمن في مرتبة واحدة عند مرحلة التلقي لهذا الخطاب، أما عندما ينزل إلى الممارسة، فالمؤمن هو الملزم بالعقيدة وليس المخاطب بها فالممارسة تقتضي الإيمان أما المخاطبون بهذه العقيدة فهو المجتمع العام الذي تعيش داخله تلك الطائفة، إذن المخاطب لا يمكن أن يتقيد بالأمر على وجه الإلزام ما لم يعلن بصراحة وحرية اعتناقه لعقيدة ما أو طائفة ما، وتتداخل الظاهرة الطائفية في المجتمع اللبناني بين الديني والأيديولوجي والقومي والسياسي فنجد على حد تعبير نصار خطابات الطوائف متداخلة

¹ المصدر نفسه ص 121

² نفس المصدر ص 122

ومتصارعة بينهما ، فالمارونية تخاطب المجتمع اللبناني وتلزم الموارنة بالحفاظ على كيائها ، كما هو الحال عند أنصار القومية.

نتائج التجربة الطائفية في لبنان :

على الرغم من التاريخ الدامي الذي مر به لبنان من فترة تاريخية إلى آخر ، إلا أن المجتمع اللبناني استطاع إلى حد كبير أن يتعامل مع الظاهرة الطائفية بعقلانية وموضوعية كبيرة فالسلطة لم تجد بدا من احترام الخصوصية الطائفية في ظل الدولة الحديثة ، فقد أخذت بعين الاعتبار جميع الأطياف في المشاركة السياسية بداية من الإقرار الدستوري بذلك إلى تجسيده في أرض الواقع فالتقسيمات السياسية تعكس الطوائف الدينية الكبرى في لبنان وقد حرص الدستور على اعتماد الطائفية في توزيع المقاعد في مجالس النواب والشيوخ بل نصت المادة 96 على أن للطوائف في مجلس الشيوخ عددا من المقاعد موزعة فيما بينها بالنسب الآتية (5 للموارنة ، 3 للسنة ، 3 للشيعية ، 2 للروم الأرثوذكس 1 للروم الكاثوليك ، 1 للدروز ، 1 للقلبيات الأخرى)¹ إن المساعي السياسية في المجتمع اللبناني متواصل من أجل نبذ الفرقة الطائفية والقضاء على أشكالها وصورها وهي تسير عبر مراحل تدريجية فالمشكل يجتاح إلى عامل الزمن عبر محاولة التوفيق بين الآراء عن طريق تقريب الآراء والوجهات ، وهذا يكون عبر التعليم الجيد والمعاصر الذي ينتج جيل له رؤية مشتركة ومتقاربة بالإضافة إلى عقد نوادي وملتقيات حول الحوار من أجل نبذ العنف على كافة المستويات ، وتبني نظام سياسي عادل يحترم كل خصوصية هي جزء من مجتمعه بداية بإلغاء ذلك من الوثائق الرسمية التي تخص كل فئة بلقب معين والاتفاق على هوية واحد تكون وطنية بين أبناء الدولة الواحدة ، احترام الكفاءات والنخب في ذاتها دون تعيينها على أساس الطوائف أو المناصفة التي قد تفتح أبواب الرداءة في الكثير من مناصب الدولة ، ولعل من أبرز الوسائل إصلاحها في تخفيف المد الطائفي وهو إصلاح الإعلام فهو بمثابة الصوت الذي يعبر عن انتماء معين وسياسة معينة ، وقد يسوق أفكار وعقائد للفرقة والتشدد وانتقاد المخالفين في الدين والرؤية بطريقة غير عادلة وغير محترمة ، خاصة إذا كان الأمر داخل دولة واحدة تختلف فيها أطياف كثيرة ، إن المسألة الطائفية في بعدها التنظيري تشتمل على الكثير من الأفكار الإيجابية وأخرى سلبية وليست هناك دراسة تزعم أنها كفيلة بالحلول النهائية ، كما أن أية رؤية للظاهرة الطائفية هي بمثابة المدخل للمسألة الطائفية فالقضية تعرف تجدد في كل عصر وتحمل خصوصية مظاهر ذلك العصر فالمسألة إنسانية في بعدها الكوني واجتماعية في معظم دول العالم دراستها تستدعي الكثير من الموضوعية والعقلانية.

¹ كاظم شبيب المسألة الطائفية وتعدد الهويات ، دار التنوير بيروت ، ط1 سنة 2011 ص 236